



اليمن

عرض بقائمة القضايا المطروحة للنقاش في إطار مراجعة التقرير الدوري الخامس لليمن من طرف
لجنة حقوق الإنسان

جنيف، 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

1. السياق
2. الحرب على الإرهاب و مبدأ النسبية (المادة رقم 6 و 7 و 9)
3. التدخلات الأمريكية في اليمن (المادة 6)
4. الحرب في شمال اليمن والتدخل السعودي (المادة 6)
5. تدهور الوضع في جنوب اليمن (المادة رقم 6 و 7 و 9)
6. التعذيب والاعتقال التعسفي (المادة 7-9)
7. حالات الاعتقال (المادة 10)
8. المحاكمات غير العادلة (المادة 10)
9. انتهاك حرية التعبير (المادة 19)
10. الخاتمة

تذكر الكرامة أنها تركز أنشطتها على أربعة مجالات رئيسية: الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب، الإعدامات خارج إطار القضاء. كما نحرص أساساً على إطلاع الإجراءات الخاصة والأجهزة العرفية للأمم المتحدة على حالات فردية موثقة وكذا الاتصال بالفاعلين المحليين بما فيهم الضحايا وأسرتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

1- السياق

قُدّم التقرير الدوري الخامس لليمن (CCPR/C/YEM/5) إلى لجنة حقوق الإنسان في ديسمبر/ كانون الأول 2009م وسيتم دراسته أو فحصه خلال الجلسة رقم (104) للجنة، التي ستعقد في مارس/ آذار 2012م. وفي هذا الإطار، ترغب الكرامة بتقديم بعض المعلومات والمسائل لتعميق النقاش في موضوع تفعيل احترام حقوق الإنسان في اليمن. إننا نودّ أن نذكر بأن منظمنا كتبت للجنة في 19 مارس / آذار 2009م بشأن متابعة التوصية رقم (13) و (14) للملاحظات الختامية الصادرة ضمن إطار دراسة التقرير الدوري السابق¹. و في ذلك الوقت، قدما آخر المعلومات التي نأمل بأن تكون مفيدة أيضاً لخبراء اللجنة.

إنّ الوضع السياسي في اليمن في تدهور سريع، فهناك حتى يومنا هذا مخاوف تكمن في احتمالية انقسام البلاد إلى كيانات منفصلة. ويرى بعض المراقبين خلال السنوات الحالية أن "اليمن يتجه نحو الصوملة" وذلك على خلفية الصراع بين الحكومة المركزية والحركة الحوثية في الشمال، والمتطلبات السياسية والاجتماعية للجزء الجنوبي من اليمن، والتي يُعبّر عنها بشكل متزايد بشعارات انفصالية، وأخيراً الجماعات التابعة لتنظيم "القاعدة" المتواجدة في اليمن. فيما تتصاعد تلك الصراعات بسبب الضغط الشديد الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تدخلها العسكري المباشر في البلاد. أضف إلى ذلك قصف الجيش السعودي بعض المناطق الشمالية في اليمن خلال المواجهة الأخيرة بين الجيش اليمني والحركة الحوثية في الشمال.

عقب الاستقرار النسبي في التسعينات حصل تطور في وضع حقوق الإنسان والحريات العامة في اليمن، غير أن الوضع المتفجر حالياً أدى إلى حدوث انتهاكات خطيرة تتعلق باحترام حقوق الإنسان. واليوم يفتح باب الاستفسار مجدداً عن التقدم الذي حدث مسبقاً، وعلى أساس يومي فإن تلك الإنجازات تنداعى وسلطة الدولة تنقوض بشكل متزايد. إن الحكومة المركزية الضعيفة تتكل بقوة على أجهزتها القمعية المكونة من جهات أمنية متعددة تعمل جلها في حقيقة الأمر تحت الإشراف المباشر لرئيس الدولة، علي عبد الله صالح، الأمر الذي أدى إلى وجود قوات غير حكومية جديدة تنتهك أيضاً حقوق الحياة والسلامة الجسدية للإنسان.

2- الحرب على الإرهاب ومبدأ النسبية (المادة رقم 6 و 7 و 9)

لا تُجاوب الحكومة اليمنية بوضوح على الأسئلة المطروحة من قبل اللجنة و الواردة في التوصية رقم (13) من الملاحظات الختامية المعنية بمسألة حجم أو نسبية ردود أفعال الحكومة إزاء التهديدات والأنشطة الإرهابية. غير أن الجانب الحكومي يشير حقيقة إلى التدابير المتخذة "لاستئصال ومحاربة الإرهاب" مثل "حلقاتها النقاشية" مع ما يقارب 250 "سجيناً يحملون أفكاراً خاطئة (عن الإسلام)" و الإفراج عن "أولئك الذين يندمون و يشجبون تلك الأفكار"².

كما تفتيد الحكومة بأنه في العشر السنوات الماضية، تمّ القبض على أقل من 1000 شخص، وذكر التقرير حينها أن من بينهم قرابة 150 شخصاً ما زالوا محتجزين، بالرغم من أن الحكومة غير قادرة على تأكيد هذا بإحصائيات دقيقة. وعلى ما يبدو فإن تلك الأرقام أقل بكثير من الأرقام الحقيقية. كما أن تقرير الدولة لا يُناقش المناهج المستخدمة لمحاربة الإرهاب أو المخاوف المعبر عنها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في سياق هذا الصراع.

وفي مطلع العام 2000، احتجز الآلاف عقب الهجمات التي وقعت خلال تلك الفترة. وعلى خلفية تهمة الاشتباه بالانتماء للقاعدة، يتم الحجز عادة في معتقل سري في مراكز الاعتقال التابعة لجهاز الأمن السياسي، والتعذيب والاعتقال بشكل تعسفي، أو إصدار الحكم بعد إجراء محاكمات غير عادلة و سريعة.

¹ لجنة حقوق الإنسان، الجلسة رقم 84، الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان بشأن التقرير الدوري الرابع لليمن، 9 أغسطس/ آب 2005. (CCPR/CO/84/YEM).

² التقرير الدوري الخامس لليمن المقدم للجنة حقوق الإنسان بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 8 يناير/كانون الثاني 2010، (CCPR/C/YEM/5) - صفحة رقم 45 - فقرة 146-149).

وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان معلومات عن نتائج اللجنة البرلمانية التي أنشئت للتحقيق في قضية المعتقلين بتهمة الإرهاب³، إلا أن تقرير الدولة لا يشير إلى ذلك. وقامت الكرامة بمراجعة تقرير اللجنة المؤرخ في سبتمبر/أيلول 2002، وضمنت مقتطفات جوهرية في التقرير المذكور آنفاً بشأن متابعة توصيات لجنة حقوق الإنسان.

ومما ذكره تقرير اللجنة البرلمانية أن الاعتقالات وتفتيش البيوت تتم من دون الحصول على أي مذكرات قضائية، ويتم احتجاز المشتبهين وتعذيبهم في سجون انفرادية لفترات زمنية طويلة، من دون إعلام عائلات المحتجزين بمكان حجزهم، بل وتنكر السلطات عادة اعتقالهم. كما لا يسمح للعائلات بزيارة أحبائهم أو قد يسمح لهم ولكن للحظات وجيزة جداً وتحت إشراف دائم للجهات الأمنية. ولا يمثل المعتقل أمام المدعي العام خلال أربع وعشرين ساعة كما ينص الدستور، ويرغم المعتقلين بالتوقيع على "اعترافات" زائفة. كما لاحظت اللجنة أن معظم المعتقلين ليست لهم صلة بالإرهاب وأن العديد منهم أفرج عنه بكفالة من اللجنة المعنية بالأمن، ولكن هناك من لا يزال معتقلاً بسبب عدم قدرته على توفير الكفالة.

وفي تقريرها، أوصت اللجنة البرلمانية وزارة الداخلية والأمن السياسي بتقديم جميع المعتقلين إلى القاضي وبأن يقوم الأخير بالتقصي أيضاً متابعة الشكاوى المقدمة من المعتقلين الذين كان اعتقالهم انتهاكاً للقانون والدستور وأن يقوم أيضاً بتحديد وإنزال العقوبة على المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وانتقدت اللجنة النائب العام لعدم وفائه بدوره المنوط به عندما أعلمته العائلات بهذا الوضع في نهاية أغسطس/آب 2002.

طلبت اللجنة البرلمانية كل من وزارة الداخلية والأمن السياسي بتقديم تقرير للبرلمان يوضح فيه الخطوات المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات، وتوصي إضافة إلى ذلك بالإفراج من دون شرط الكفالة عن أولئك المعتقلين الذين تعترف ببراءتهم للجنة المعنية بالأمن. وفي الأخير، أشار التقرير الدوري بشأن اليمن إلى التعديلات المعنية بمحاربة الإرهاب في الفقرة رقم 149 من قانون مكافحة الإرهاب.

الأسئلة:

- 1) هل تم إجراء الحوار مع مختلف حركات المعارضة السلمية والمسلحة في البلاد؟
- 2) ما هي الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات من قبل اللجنة البرلمانية التي أجرت التحقيق في قضية المعتقلين بتهمة الإرهاب؟
- 3) ماذا أدرج في قانون مكافحة الإرهاب، المذكور في الفقرة 149 من التقرير الدوري، وما هي التعديلات الموضوعية إزاءه؟

3- التدخلات الأمريكية في اليمن (المادة 6)

ما زال هناك اهتمام بالتوصيات والملاحظات الصادرة في 2002، من قبل اللجنة البرلمانية المذكورة أعلاه، والتي تعنى حتى يومنا هذا بمراقبة الإجراءات المستخدمة في إطار الحرب على الإرهاب. إن التعاون مع سلطات الولايات المتحدة ضمن هذا الإطار أدى إلى التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في اليمن، الأمر الذي نجم عنه العديد من القتلى والمصابين، لا سيما القصف الذي شهده السكان اليمنيين على قرية المعجلة بمحافظة أبين (جنوب اليمن) في 17 ديسمبر/كانون الأول 2009، والذي أسفر عنه، بحسب المصادر، مقتل ما بين 60 و 120 شخصاً معظمهم من المدنيين. لذلك أنشئت لجنة برلمانية أخرى⁴، غير أنها فشلت في ذكر تورط الولايات المتحدة في هذه العملية، وبالرغم من ذلك أشار تقرير اللجنة إلى أن الشخص

³ تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول حادث المدمرة كول أكتوبر 2000 و أحداث 11 سبتمبر 2001، 23 أيلول/سبتمبر 2002،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=133&Itemid=142

⁴ تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية بمحافظة أبين ولحج، 2010، صفحة 16. حضرت اللجنة إلى الموقع ميدانياً في بداية كانون الثاني/يناير 2010، لقراءة التقرير:

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=131&Itemid=142

الرئيسي المستهدف، وهو محمد صالح الكازمي، لم يكن مختبئاً وكان من الممكن القبض عليه باستخدام وسائل أخرى غير الغارة الجوية هذه. وتفيد اللجنة أن الغارة وبحسب معلوماتها، أسفرت عن مقتل 51 مدنياً بالإضافة إلى 14 شخصاً آخر وصفتهم السلطات بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة. لذا أوصت اللجنة البدء بإجراء تحقيق لتقصي الحقائق وتحديد أولئك المسؤولين عن الغارة وضمان مقاضاتهم وتعويض عائلات المتضررين من هذه الغارة، وتقديم اعتذار علني من قبل الحكومة. بيد أن ما تم تحقيقه من تلك التوصيات هي التوصية الأخيرة فقط وذلك عندما قدم عضو في الحكومة خطاباً للبرلمان.

ظلت الحكومة اليمنية تتبنى بشكل منهجي المسؤولية الكاملة عن الغارات الجوية، غير أنه ثبت لاحقاً بأن جيش الولايات المتحدة رسمياً هو من قام بتلك الغارات. وقد أفادت صحيفة "التايمز" اللندنية في 9 ديسمبر/كانون الأول 2010 أن القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة قتلت العام المنصرم 200 مدنياً (يمنيين) كما قتلت 40 شخصاً فقط مشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة في اليمن وذلك خلال غارات استخدمت فيها "صواريخ كروز"⁵.

وتصف إحدى البرقيات الصادرة من السفارة الأمريكية في صنعاء بداية شهر يناير/كانون الثاني 2010، والمنشورة على موقع ويكيليكس، الحقيقة التي تفيد كذب الموقف الرسمي للحكومة اليمنية الذي ينفي استخدام أسلحة أمريكية في الغارات وبأن الجيش اليمني هو من يقوم بتلك العمليات، حيث تبين بأن جيش الولايات المتحدة من يقوم بتلك الغارات. وبالفعل فإنه على ما يبدو من يقوم بعمليات القصف هذه بشكل مستقل ومن دون أي تواجد يمني. وفي إحدى المقولات المقطعة للرئيس صالح ما يلي:

"سوف نواصل القول أن الصواريخ صواريخنا وليست صواريخهم" وذلك رداً على مزحة نائب رئيس الوزراء العلمي عندما "كذب" على البرلمان بقوله إن الصواريخ في أرحب وأبين و شبة أمريكية الصنع ولكن حكومة الجمهورية اليمنية قامت بتطويرها⁶.

الأسئلة:

- 1) ما هي المناطق اليمنية التي يتدخل بها الجيش الأمريكي بشكل مباشر؟ و كم يبلغ عدد الضحايا المدنيين جراء تلك التدخلات؟
- 2) لماذا تتبنى الحكومة المسؤولية الكاملة لعمليات القصف تلك؟ وهل يوجد أي أساس قانوني أو اتفاق تعاون عسكري يخول للقوات الأجنبية القيام بعمليات عسكرية مباشرة في البلاد؟
- 3) هل بدأت الحكومة بأي تحريات لتحديد الظروف الفعلية لتلك العمليات، وعدد الضحايا وأولئك المسؤولين عن تلك العمليات؟ وهل تنوي مقاضة هؤلاء المسؤولين و تعويض الضحايا؟

أنظر أيضاً تقرير الكرامة، معلومات تكميلية من أجل تبنى الملاحظات النهائية المؤقتة للجنة مناهضة التعذيب والمتعلقة بالفحص الدوري الثاني الخاص باليمن، 9 نيسان/أبريل 2010.

⁵ كرايس بترسون، U.S. Hits Yemen With Secret Cruise Missile Strikes, Times Says (التايمز تقول، الولايات المتحدة تضرب اليمن بصواريخ كروز)، 9 كانون الأول/ديسمبر 2010،

<http://www.bloomberg.com/news/2010-12-09/u-s-hits-yemen-with-secret-cruise-missile-strikes-times-says.html>

أنظر أيضاً التايمز البريطانية: القوات الأمريكية قتلت 200 مدني في 4 غارات لها في اليمن العام الجار، 9 كانون الأول/ديسمبر 2010، <http://www.alghadyem.net/index.php?action=showNews&id=1898>

⁶ استعراض برقية السفارة الأمريكية في صنعاء 10SANAA4، لقاء عام بين بيترس وصالح عن الأمن، 4 كانون الثاني/يناير 2010 (Viewing cable 10SANAA4, GENERAL PETRAEUS' MEETING WITH SALEH ON SECURITY).

<http://213.251.145.96/cable/2010/01/10SANAA4.html>

4- الحرب في شمال اليمن والتدخل السعودي (المادة 6)

تواجه الحكومة المركزية متمردين في شمال البلاد أشعلوا نار الحرب عدة مرات منذ 2004، وفي كل مرة يتدخل الجيش بشكل كبير. وكان التدخل السادس الأخير "عملية الأرض المحروقة" قد بدأ في 11 أغسطس/آب 2009، ودامت المواجهة حتى فبراير/شباط 2010م وذلك عندما تمّ التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة. وبهذه المناسبة، لم يكن التدخل العسكري في اليمن فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أيضاً من السعودية التي قصفت القواعد المزعومة للمتمردين الحوثيين، إضافة إلى القرى المجاورة، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين الذين لجئوا إلى مخيمات مخصصة تمّ إنشاؤها في المناطق الحدودية. كما تدخل الجيش السعودي بقواته البرية مدعّمة بالدبابات والمدفعية الثقيلة.

وبحسب برقية من السفارة الأمريكية في الرياض نشرت على موقع ويكيليكس، التقى سفير الولايات المتحدة بنائب وزير الدفاع والطيران، الأمير خالد بن سلطان وطلب منه معلومات عن قصف مستوصف. اعترف الأمير خالد بن سلطان بسقوط قتلى مدنيين وفسّر ذلك بأن اليمنيين أشاروا إلى أن الحوثيين استخدموا المستوصف قاعدة لعملياتهم. وشرح الأمير خالد المنهجية السعودية في حربها مع الحوثيين وشدد على وجوب ضرب الحوثيين بقوة من أجل تركيعهم وإجبارهم للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة اليمنية، وأشار الجانب اليمني بوضوح إلى أهداف خاطئة للسعودية لقصفها، مثل مركز قيادة الجنرال علي محسن الأحمر، القائد العسكري للمنطقة الشمالية، والذي يعتبر عدواً سياسياً لرئيس الحكومة المركزية في صنعاء، الأمر الذي دفع بالسعوديين على ما يبدو أن يكونوا أكثر حذراً وتجاوبا لإشارات الجانب اليمني⁷.

لقد تحمل السكان المدنيون مجدداً العبء الأكبر من الضحايا: عدد القتلى والإصابات والبيوت المدمرة، كما أصبح عشرات الآلاف من اليمنيين نازحين مجدداً، وزاد أعداد أولئك الذين خسروا مسبقاً كل شيء أثناء الحروب السابقة.

ففي يوليو/حزيران 2010، تمّ تسجيل 342 ألف نازح داخلي وقرابة 800 ألف ضحية تضررت بشكل مباشر نتيجة لهذا الصراع، جميعهم يعيشون ظروفاً صعبة في المخيمات غير الرسمية⁸. إن حصولهم على المساعدات وعودتهم إلى قراهم عادة ما تواجه جدار المسلح بين حركة التمرد المسلح والقبائل الموالية للحكومة المركزية، الأمر الذي يحول دون وصول تلك المساعدات، كما يؤدي استمرار الصراع إلى الموت المنظم. وتدفع القوات الحكومية بالنازحين إلى العودة إلى ديارهم، وذلك في كثير من الأحيان خلافاً لرغبتهم⁹.

وفي هذا السياق أيضاً، يبدو أن الحركة الحوثية باتت تسيطر على عدد من المناطق في الشمال وتفرض عليها قانونها الخاص بها: تضع الحركة كتلاً حجرية على الطرق الرئيسية ونقاط تفتيش، وربما تحتجز وتنتقم من الناس المشتبه بولائهم للحكومة. وفيما يتعلق باتفاق شباط/فبراير 2010، فلا يوجد طرف يحترمه، ويبدو أن الحكومة فقدت السيطرة على جزء كبير من المنطقة¹⁰.

⁷ السفارة الأمريكية في الرياض، برقية 10RIYADH159، العربية السعودية: تجديد التأمينات على صور الأقمار الصناعية، (Saudi Arabia: Renewed assurances on satellite Imagery)، 7 شباط/فبراير 2010، الفقرتين 3-4، <http://213.251.145.96/cable/2010/02/10RIYADH159.html>

⁸ محمد الأحمد، "الغد" تزور مخيمات النازحين وترصد أوضاعهم الإنسانية قبيل رمضان، 22 آب/أغسطس 2010، <http://www.alghadyem.net/index.php?action=showDetails&id=4379>

⁹ IRIN، اليمن: العودة إلى العنف تمنع النازحين من العودة (Yémen: La reprise des violences empêche les personnes (déplacées de rentrer)، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، <http://www.irinnews.org/fr/ReportFrench.aspx?ReportID=91181>

¹⁰ محمد الأحمد، "الغد" تزور مخيمات النازحين وترصد أوضاعهم الإنسانية قبيل رمضان، 22 آب/أغسطس 2010، <http://www.alghadyem.net/index.php?action=showDetails&id=4379>

- (1) هل ثمة اتفاق بين اليمن والسعودية يسمح بالتدخل العسكري في شمال اليمن؟
- (2) هل بدأت الحكومة بالتقصي لتحديد الظروف الفعلية للعمليات التي أدت إلى قصف المنشآت المدنية؟ هل تمّ تعويض ضحايا القصف من المدنيين أو عائلاتهم؟
- (3) ما هي الخطوات المتخذة لإيقاف الانتهاكات المرتكبة من قبل الجيش و القوات المساندة؟

5- تدهور الوضع في جنوب اليمن (المادة رقم 6 و 7 و 9)

عبرت لجنة حقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية السابقة عن قلقها من الاستخدام المفرط للقوة من قبل الحكومة أثناء تدخل الجيش لقمع المظاهرات السلمية. ومن خلال معلوماتها الخاصة بمتابعة التوصية رقم 14 للجنة، وصفت الكرامة نماذج متعددة للأوضاع التي استخدمت فيها قوات الأمن القوة المفرطة التي أسفرت عن مقتل المتظاهرين. عدد كبير من تلك المظاهرات حدثت في جنوب البلاد، وهناك حالياً مظاهرات لإعادة التوتر والاضطرابات.

إن إعادة الوحدة اليمنية في 1990 لم تسلم من الخلافات، ففي الحقيقة تصادم الطرفان مع بعضهما البعض أثناء الحرب الأهلية في 1994، والتي أكدت نهاية المطاف تفوق الشمال على الجنوب. وأصبح الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان قائداً للشمال منذ 1978 رئيساً لليمن الموحد منذ 1994. على العموم لم يُحلّ الصراع حقيقة، حيث لا يزال السكان الجنوبيون يعبرون بشكل مستمر عن ندمهم من خلال المظاهرات الشعبية. وبدأت حركة الاحتجاج الجنوبي في 2006 و 2007 بمظاهرات سلمية كبيرة نظمت للمطالبة باستعادة العقارات المصادرة الخاصة والعمامة وإعادة دمج الموظفين والعسكر الذين تمّ طردهم بعد الحرب الأهلية.

وفي تقريره السنوي لعام 2009، أفاد المرصد اليمني لحقوق الإنسان أنه أثناء مظاهرات في عام 2009 كان هناك 49 قتيلاً و 271 جريحاً و 2273 محتجزاً، و يرى المرصد أن السلطات اليمنية استخدمت القوة المفرطة خلال تلك المظاهرات، كما نوّه بأن المظاهرات أصبحت عبارة عن حركة لعصيان مدني منذ منتصف 2009¹¹.

المعضلة الكبيرة أنه حتى الآن استجابت الحكومة المركزية فقط إلى مطالب سكان الجنوب ذوي القوة المسلحة، الأمر الذي جعل أولئك الداعمين للحراك الجنوبي ينشئون حركات أخرى لدعم مصالحها، وفي ذات الوقت فإن الدعوة (المسلحة أحياناً) للانفصال عن الشمال أخذت بالنمو. أما الحراك السلمي الرئيسي الذي عرف بالحراك الجنوبي فقد أنشأه عدد من المجموعات والأفراد الذين يتنافسون أيضاً فيما بينهم¹².

وخلال الأشهر القليلة الماضية، جرت مواجهات بين جماعات مسلحة وقوات الحكومة، الأمر الذي أسفر عن قتلى من الجانبين. وكان ردّ فعل الحكومة، القيام بعمليات كبيرة الحجم مثل عملية لودر في منطقة أبين في أغسطس/آب 2010 حيث نجم عن قصف الجيش ما لا يقل عن 5 قتلى ونزوح قرابة 80 ألف شخص¹³. وفي تبريرها لتلك العمليات، تشجب الحكومة بشكل دائم التواطؤ بين الميليشيات الجنوبية و أعضاء تنظيم القاعدة.

¹¹ المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2009، كانون الثاني/يناير 2010، ص 11،

http://www.yohr.org/docs/1/doc1-24-06-2010_12-38-32.pdf

¹² خالد الهرجوي، أزمة الجنوب اليمني: الوقائع خطيرة ودموية... ونتائج التقسيم كارثية، دار الحياة، 6 تموز/يوليو 2010،

<http://www.daralhayat.com/portalariclendiandah/159872>

¹³ راديو فرانس الدولي، الجيش يعيد السيطرة على جنوب اليمن (L'armée reprend le contrôle dans le sud du Yémen)،

24 آب/أغسطس 2010، <http://www.rfi.fr/afrique/20100824-armee-reprend-le-controle-ville-loder-le-sud->

تمّ إنشاء تحالف بين الأحزاب المعارضة، أطلق عليه "اللقاء المشترك"، وهو يرفض تشبيه الحراك الجنوبي بالقاعدة ويرى أن الحرب ضد القاعدة استغلت لتبرير الحصول على الدعم الخارجي وإثارة مواجهة المسلحة مع الحراك بهدف القضاء عليه عسكرياً.

لقد أحتجز عدد من السياسيين المنتميين إلى الحراك مثل السيد أحمد بامعلم المعروف بانتمائه للحراك الجنوبي المعارض في اليمن. ففي 15 أبريل/نيسان 2009م، أستدعي السيد أحمد من قبل مدير الاستخبارات العسكرية، وقد أحتجز لمدة شهر في معتقل سري داخل زنزانة تحت الأرض، ومن ثم نُقل إلى السجن الحربي في صنعاء حيث بقي هناك من تاريخ يونيو/حزيران 2009، حتى 19 يوليو/تموز 2009، بعدها نقل إلى السجن المركزي بصنعاء. وفي 23 مارس/آذار 2010 حكمت عليه محكمة أمن الدولة، وهي محكمة خاصة، بعقوبة السجن عشر سنوات بتهمة إلحاق الضرر بالوحدة الوطنية¹⁴.

وحصلت العديد من الاعتقالات أثناء التجمعات والمظاهرات التي نظمت في جنوب البلاد، فما بين تاريخ يوليو/تموز 2007 ومارس/آذار 2009 اعتقل الأمن السياسي كلاً من: فهد فيصل عبد الله سلام البلي، عبد الله محمد سهل إبراهيم، صابر محمد حميد قائد المقطري، سلطان عبد الباري أبوبكر العيفي، خلدون عبد الحكيم عبد الله علي، وجدي أحمد ناصر حسين عزان، قاسم صالح الخضر محمد محروق، فهد أحمد علي سودة صائل، فاروق عبد الحكيم علي محمد ثابت. وقد تم احتجازهم سراً لأشهر في مراكز الأمن السياسي، بما فيها مركز "فتح" في عدن ومركز الأمن السياسي بصنعاء، ومن ثم نُقلوا إلى سجن المنصورة المركزي في عدن واستمر احتجازهم من دون أي إجراءات قضائية ومن دون تقديمهم إلى القاضي حتى تاريخ أبريل/نيسان 2010، عند تقديم الكرامة قضيتهم إلى الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي. ومن دون أي مذكرة قضائية تمّ اعتقال الجميع سواء في منازلهم أو أماكن عملهم أو بعد استدعائهم من قبل الأمن. وبعد أشهر عدة من الاعتقال وحتى عدة سنوات للبعض، لم يتم إعلامهم لا بالسند القانوني لحرمانهم المستمر من الحرية أو بالمدد الباقية لاعتقالهم والمصير الذي ينتظرهم¹⁵.

تتقمح القوات المسلحة بعنف بيوت الأشخاص المطلوبين من قبل السلطات ويُزعجون العائلات ويفتشون البيوت من دون أي مذكرة تفتيش قضائية. ويعتقل المشتبه بهم بوحشية ويؤخذون إلى أماكن غير معروفة حيث يتم حجزهم في أغلب الأحيان لفترات تمتد من أيام قليلة إلى شهور عدة، من دون تقديمهم إلى أية جهة قضائية. وتبرر السلطات هذه الأعمال بحريتها على الإرهاب.

مؤخراً في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2010م، اقتحمت قوات الشرطة منزل الدكتور حسين العاقل في مدينة صبر منطقة لحج في جنوب البلاد، حيث اعتقلته مع خمسة أشخاص آخرين ونُقل الجميع إلى سجن يتبع الشرطة في الحوطة من دون تقديم أي مذكرة اعتقال¹⁶.

بحسب الصحافة المحلية، تشكلت الجماعات المسلحة في الجنوب وبشكل ملحوظ في منطقة **الدالي**. وهذه الجماعات تُسلح نفسها من السوق المحلي اليمني للسلاح أو من تموينات العسكر. وهم يقومون بمعارك ضد العسكر وأيضاً ضد المدنيين. وهذه

¹⁴ الكرامة، اليمن: اعتقال السيد أحمد بامعلم تعسفا منذ عام تقريبا، 8 آذار/مارس 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3764:2010-03-11-08-04-38&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

وأيضاً الكرامة، اليمن: الحكم على أحمد بامعلم عشر سنوات سجنا، 23 آذار/مارس 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3789:2010-03-31-12-13-51&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

¹⁵ الكرامة، اليمن: اعتقال تسعة أشخاص تعسفا، ثلاثة منهم لمدة تزيد عن عامين، 14 أبريل/نيسان 2010،

http://fr.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=694

¹⁶ المرصد اليمني لحقوق الانسان، مدهامة منزل حسين العاقل، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2010،

<http://www.yohr.org/details.asp?id=387&catid=7>

التطورات الأخيرة سبب حقيقي للخوف من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة وأن الحكومة المركزية غير قادرة على حل هذه القضية سلمياً¹⁷.

الأسئلة:

- 1) ما التدابير المتخذة من قبل السلطات لتفادي القتل خارج إطار القضاء أثناء التجمعات السلمية؟ وهل بدأت بالتنقيص في حالات القتل والجرحى الناجمة عن قمع المظاهرات؟
- 2) ما الخطوات المتخذة من قبل الحكومة للتجاوب مع المطالب التي تعبر عنها الحركات في جنوب البلاد؟

6- التعذيب والاعتقال التعسفي (المادة 7-9)

إن الأمن السياسي والإدارة العامة لمكافحة الإرهاب وشعبة مكافحة الإرهاب التابعة للأمن المركزي، جميعها تنخرط في عمليات مكافحة الإرهاب وتدير مراكز الاعتقال، التي يحتجز فيها سراً المشتبه بهم ويتعرضون للتعذيب في الغالب. إننا نذكر بقضية الكاميرونيين الخمسة المشتبه بهم الذين تم اعتقالهم لأكثر من 15 سنة في مركز اعتقال تابع للأمن السياسي في صنعاء. وأخيراً تم الإفراج عن أربعة منهم نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010، من دون أية إجراءات قضائية، أما الخامس فقد لقي حتفه في المعتقل بداية السنة في ظروف غامضة. هذا وقد تم اعتقالهم سراً في ظروف صعبة جداً وتعرضوا للتعذيب. وبعد عشر سنوات من الاعتقال، تمكنوا من تمرير رسالة من زنزانته إلى منظمة هود اليمينية غير الحكومية. وقد أعلت الكرامة فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي ولجنة مناهضة التعذيب التي ذكرت قضاياهم في توصياتها بتاريخ 25 مايو/أيار 2010م¹⁸.

ويعدّ الاعتقال التعسفي مشكلة متكررة في اليمن، حيث يعتقل عدد كبير من الناس لسنين من دون محاكمتهم. ومن تلك الاعتقالات، نذكر اعتقال السيد وليد عبد اللطيف نعمان الكينعي الذي كان يبلغ من العمر 29 سنة عند انتهاك حقوقه، حيث كان آنذاك يدرس في جامعة صنعاء ولكنه يعيش في محافظة إب، وقد تمّ اعتقاله عقب زيارة قام بها إلى العراق. وقد مارس الأمن السياسي ضغطاً كبيراً على عائلته وأصدقائه لكي يسلم نفسه عندما كان مطلوباً كما يبدو. وفي بداية شهر مارس/آذار 2005 داهم العملاء المحليين للأمن السياسي بيت عائلته وقتلوا البيت كاملاً من دون أي مذكرة قضائية. وفي نهاية البحث، اعتقلوا والده و ثلاثة من إخوته قبل أخذهم إلى الإدارة المحلية للأمن السياسي كرهائن.

وفي النهاية تمّ القبض على السيد وليد الكينعي في شهر مارس/آذار 2005 في محافظة تعز المجاورة والواقعة شرق مدينة إب، وتمّ الإفراج عن والده اليوم التالي، وأفرج عن الآخرين بعد ذلك. تمّ أولاً اعتقال السيد الكينعي في مقر الأمن السياسي في تعز ونقل بعد أسبوعين إلى صنعاء حيث بقي هناك حتى نهاية 2006. بعد ذلك أخذ إلى السجن المركزي في عدن ومن ثم، في نهاية 2008، إلى مركز الاعتقال التابع للأمن السياسي في إب، وفي شهر مايو/أيار 2010 حيث كان لا يزال في المعتقل، رفعت الكرامة قضيته إلى الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي¹⁹. ولم يتسنى لعائلته أية أخبار عن مكانه أو مصيره خلال أول شهرين من اعتقاله.

وعموماً، يُعتقل الأفراد المشتبه بتورطهم بأنشطة إرهابية أو دعمهم للإرهاب في مبان تابعة للأمن السياسي في ظل ظروف اعتقال صعبة جداً ومن دون معرفة تاريخ محاكمتهم أو ما إذا كانوا سيحاكمون. وفي الحقيقة، أُعتقل 50 شخصاً في مثل هذا

¹⁷ خالد الهروجي، أزمة الجنوب اليمني: الوقائع خطيرة ودموية... ونتائج التقسيم كارثية، دار الحياة، 6 تموز/يوليو 2010،

<http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/159872>

¹⁸ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، فحص التقارير المقدمة من الدولة الطرف بمقتضى المادة 19 من الاتفاقية،

CAT/C/YEM/CO/2/Rev.1، 25 مايو/أيار 2010، الفقرة 12.

¹⁹ الكرامة، اليمن: اعتقال السيد الكينعي تعسفاً، لأكثر من خمس سنوات، 13 أيار/مايو 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3840:2010-05-17-

08-01-51&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

الوضع في سجن الأمن السياسي في المكلا جنوب محافظة حضرموت، وفي 15 مارس/آذار 2010 بدأ هؤلاء المعتقلون بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم المستمر من قبل الأمن اليمني من دون أي تهمة أو محاكمة. بعضهم محتجزون مسبقاً لأكثر من ثلاث سنوات من دون تقديمهم إلى القاضي²⁰.

كما تمتلك الجهات الأمنية الأخرى مراكز اعتقال خاصة بها حيث يُحتجز الناس فيها بشكل سري. وقد اعتقل أعضاء من قوات الأمن بملايس مدنية، في 11 يناير/ كانون الثاني 2010 في محافظة تعز، السيد عمار حميد مقبل مهيوب الطيار البالغ من العمر 23 عاماً والذي يعمل كموظف فني في مطار صنعاء الدولي. وقد أحتجز السيد عمار في مقر قوات الأمن حتى تاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2010، ومن ثم نُقل إلى معتقل البحث الجنائي في تعز وظل معتقلاً هناك من دون أي اتصال مع العالم الخارجي. وفي 27 يناير/ كانون الثاني 2010، أُخذ إلى مركز شرطة بير باشا وظل هناك مدة ستة أيام قبل نقله إلى سجن تعز المركزي في 3 فبراير/شباط 2010. وخلال أحد عشر يوماً له في معتقل البحث الجنائي في تعز، خلال شهر يناير/كانون الثاني 2010، تعرض السيد عمار الطيار إلى تعذيب شديد على أيدي ثلاثة ضباط كانوا يحققون معه (وهو مغطى العينين)، بهدف إرغامه على الاعتراف بارتكابه جرائم يزعمون تورطه فيها. ومن جملة ما تعرض له، جلسات من الصدمات الكهربائية التي خلفت حروق من الدرجة الثانية على يديه وظهره وقدميه. كما عُدب بشدة في مركز شرطة بير باشا حيث تمّ حجزه معصوب العينين وكان يُضرب بعنف لمدة ستة أيام. وبعد ضغط دائم من محاميه وعائلته التي سمح لها بزيارته في سجن تعز المركزي، عُرض الضحية على طبيب لفحصه، وأفاد التقرير الطبي بوجود حروق مختلفة وعدد من الكدمات في جميع أنحاء جسمه، لذلك رفع ملف شكوى للنائب العام في صنعاء.

كان من المفترض أن يفرج عن السيد عمار الطيار بموجب أمر إفراج مشروط في 4 إبريل/نيسان 2010، ولكن السلطات المسؤولة عن اعتقاله لم تُفرج عنه البتة. وفي إطار ملف الشكوى إزاء تعذيبه، استدعي الأخير للمثول أمام القاضي في شهر مايو/أيار 2010، وقدم محامي السيد الطيار ملفاً يطالب بإلغاء ملفات المحاكمة المبنية على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب²¹، لم يستدع القاضي الشهود المطلوبين ولكنه استمع للضباط المعنيين. تعرّف السيد الطيار على أحدهم من خلال صوته (أحد الضباط الذين قاموا بجلسات التعذيب وهو معصوب العينين)، وكان لقبه محمد علي وهو مدير شعبة جرائم الاعتداء والقتل في الشرطة الجنائية. بيد أنه حتى يومنا هذا لم يتم الرد على الشكوى واتخاذ اللازم.

إنّ الاعتقال التعسفي والسري أمر شائع جداً وتعتبر لجنة حقوق الإنسان بشكل منتظم عن اهتمامها إزاء ذلك. وفي تقريرها الدوري، أشارت الحكومة اليمنية إلى أن 370 شكوى قدمت لوزارة حقوق الإنسان بشأن "الاعتقال غير القانوني" في 2005 و 2006، واستجابت السلطات إلى ما يزيد عن النصف من تلك الحالات²². وقالت إن شكوى التعذيب تُؤخذ أيضاً بعين الاعتبار، غير أن التقرير فشل في تقديم شرح دقيق بالتحريات والعقوبات المتخذة (انظر الصفحة 44 الفقرة 141-143) كما يثير الاعتقال التعسفي مخاوف الناس غير القادرين على دفع الكفالة وأفراد عائلات المشتبهين الذين يُؤخذون كرهائن لإرغام المشتبه بهم من أقاربهم لتسليم أنفسهم للسلطات.

في صباح يوم 23 فبراير/شباط 2009، أقتحم بيت عائلة المحفلي من قبل جماعة من الأمن مسلحين برشاشات ويرتدون ملابس مدنية ومغطيين رؤوسهم. خلال الاقتحام تمّ إطلاق النار والقبض على أحمد المحفلي البالغ من العمر 17 سنة، بالرغم من أن المطلوب هو شقيقه، الذي لم يكن متواجداً في البيت آنذاك. وقد أحتجز أحمد المحفلي بزنزانة انفرادية خلال أول

²⁰ الكرامة، اليمن: عشرات المعتقلين تعسفياً في سجن الأمن السياسي بالمكلا يضربون عن الطعام، 16 آذار/مارس 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3774:2010-03-16-19-05-57&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

²¹ الكرامة، اليمن: السيد عمار الطيار، ضحية تعذيب جسيم، 17 حزيران/يوليو 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3881:2010-06-21-07-28-32&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

²² التقرير الدوري الخامس المقدم من اليمن إلى لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 8 يناير/كانون الثاني، (CCPR/C/YEM/5)، ص 17، فقرة 52.

شهرين، وأبلغ أحد أعضاء قوات الأمن عائلته بأنه سيبقى محتجزاً حتى يُسلم أخوه نفسه للسلطات²³. أحتجز أحمد في هذه الظروف من دون أي سند قانوني ولمدة 9 أشهر حتى يوم الإفراج عنه في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2009²⁴.

لا يُمارس الاعتقال السري من قبل الأمن فقط، ولكن أيضاً من طرف شخصيات خاصة غالباً ما تكون من زعماء القبائل الذين يستغلون وضعهم الإيجابي مع السلطات ويقومون بمثل هذا النوع من الممارسات غير القانونية لغاية مصالحهم الشخصية. لذلك كان الشيخ محمد أحمد منصور، وهو زعيم قبيلة هامة في محافظة إب، موضوع استفسار برلماني على خلفية الشكاوى المقدمة من 8 مدنيين في محافظة إب، اتهموه فيها بسجن عدد كبير من الناس في سجنه الخاص. وبعد القيام بالتقصي في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس 2007، أصدر تقرير يحمل بوضوح المسؤولية للشيخ بخطف وحبس الناس، وفرض ضرائب خاصة، الأمر الذي جعل عائلات كاملة ترحل عن المنطقة وتلجأ إلى العاصمة صنعاء، كما حمل التقرير الشيخ مسؤولية مضايقة النساء وسرقة الحيوانات ونهب الأراضي الزراعية من العائلات التي تضطر إلى شرائها لاستردادها.. وهلم جرا.

لم يُوافق السيد منصور على مقابلة اللجنة البرلمانية إلا بعد اضطراره للتعاون معها، ولكنه مع ذلك استخدم كل إمكانياته، بما في ذلك استخدام القوة، للحيلولة دون وصول اللجنة لزيارة القرية التي قدم أبنائها ملف الشكوى، وذلك حتى لا تتمكن اللجنة من جمع المعلومات عن وجود سجن سري "خاص". يدعي المحافظ المحلي عدم معرفته بأي شيء عن وجود هذا السجن في منطقة الأكمة، عزلة الحبلية. وقد سُئل عن الميليشيات الخاصة، فأقر بعدم شرعية ذلك، كما أقامت هذه الميليشيات نقاط تفتيش وحواجز في المنطقة. ودعت اللجنة إلى عودة كل من لجأ إلى صنعاء مع ضمان تقديم حماية الدولة لهم، كما أوصت بحاسبة اثنين من المسؤولين المحليين ممثلين للحكومة المركزية، وطالبت بإجراء تحريات جنائية ضدهما، والأخذ بعين الاعتبار الشكاوى المقدمة من قبل سكان المنطقة والبدء في مشاريع تنمية هناك. وحتى يومنا هذا، لا يزال السيد منصور يتصرف مع التمتع بالحصانة الكاملة. إن العوز الكامل في التصرف بالنيابة عن الحكومة المركزية كما أن التردد في الدخول في هذه القضية على المستوى المحلي يثير الكثير من التساؤلات حول نفوذ الشيخ محمد أحمد منصور الذي يتمتع بحماية من مراكز عليا، على ما يبدو²⁵. ومرة أخرى تسمح تقاعسات الدولة بحدوث انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان.

الأسئلة:

- (1) ما التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها من قبل السلطات لمكافحة ممارسات التعذيب والاعتقال السري والاعتقال من دون تهمة أو محاكمة؟
- (2) إلى أي مدى تُؤخذ شكاوى ضحايا التعذيب أو الاعتقال السري بعين الاعتبار من قبل الجهاز القضائي وهل يؤدي ذلك إلى محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات؟
- (3) هل توجد إحصائيات بشأن الإجراءات القانونية المتخذة والعقوبات/الأحكام الصادرة إزاء أولئك الذين يرتكبون تلك الانتهاكات؟
- (4) ما التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها من قبل السلطات للقضاء على الممارسات غير القانونية لزعماء القبائل عامة، وبشكل خاص تنفيذ توصيات اللجان البرلمانية التي تتحرى في الإدعاءات المتصلة بالشيخ محمد أحمد منصور؟

²³ الكرامة، اليمن: تحتجز مصالح الأمن السياسي الشاب القاصر أحمد المحفيلي، رهينة، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3666:2009-11-12-08-39-53&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

²⁴ الكرامة، اليمن: الإفراج عن المحفيلي، بعد تسعة أشهر من الاعتقال التعسفي، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3683:2009-11-30-08-45-42&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

²⁵ نص تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع شكوى أهالي عزلة العنسيين وعزلة الحبلية وحليان - الجعاشن مديرية ذي السفال م/إب، مارس/آذار 2007، موجود على الرابط التالي:

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=132&Itemid=142

7- حالات الاعتقال (المادة 10)

ما زالت حالات الاعتقال في اليمن مستمرة في الإزعاج والضغط المفرط لعائلات المعتقلين، الأمر الذي يجعل من المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الإنسان تتبّه الحكومة المركزية. وفي أغلب الأحيان يقوم السجناء أيضاً بالإضراب عن الطعام كملاذ أخير تعبيراً عن احتجاجهم إزاء أوضاعهم.

قامت اللجنة البرلمانية للحريات العامة وحقوق الإنسان، ما بين شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2007، بزيارة للسجون المركزية ومراكز الاعتقال المؤقتة وأماكن الحبس الاحتياطي في محافظات: إب و ذمار والبيضاء، وقامت بإصدار تقريرها في 16 يناير/كانون الثاني 2008²⁶. حيث لاحظت اللجنة الاكتظاظ في مراكز الاعتقال ووجود عشرات الأطفال السجناء مع أمهاتهم ومراهقين ما بين عمر الخامسة عشر والثامنة عشر مع البالغين.

وفي ما يتعلق بالظروف المادية، فقد سلط التقرير الضوء على عدم كفاية الطعام ونقص في ميزانية 2006 مقارنة بالسنوات السابقة، بينما كانت أسعار السلع الأساسية بارتفاع مستمر، كما أن كمية المياه المقدمة للسجناء لم تكن كافية وهناك عوز للدواء والمرقات الطبية في بعض السجون، كما لاحظت عدم وجود تدريب أو عمل للمعتقلين ونقص في رجال الأمن.. الخ.

وأصدرت منظمة هود في 9 ديسمبر/كانون الأول 2010، بياناً صحفياً أدانت من خلاله التدخل العنيف للأمن في السجن المركزي بتعز، والذي أسفر عن مقتل اثنين من السجناء. وقبل ذلك بأسبوع، نظم السجناء حركة احتجاج وتمّ خطف ونقل خمسة عشر سجين - متهمين بأنهم قادوا حركة الاحتجاج- إلى مكان غير معروف. وحتى يومنا هذا لا يزال مصير أربعة منهم غير معلوم. وتخشى منظمة هود من مخاطر تعذيبهم²⁷. ونظراً للظروف الصحية السيئة، انتشر وباء في السجن المركزي في محافظة الحديدة ولم تقم السلطات بأي تدخل، لذلك أصدرت منظمة هود أيضاً في 12 ديسمبر/كانون الأول 2010، بياناً صحفياً تعلن فيه مقتل 8 سجناء حتى يومنا هذا²⁸.

إنّ وضع المرأة السجينة أيضاً مقلق، نظراً للافتقار إلى الكادر النسائي نوعاً ما، لذلك تفيد السجينات بتعرضهن للاغتصاب من قبل العاملين في السجون النسائية²⁹. هناك العديد من الأطفال معتقلين في ظروف صعبة جداً ومحتجزين بشكل تعسفي أو سري مع البالغين، وهم ضحايا سوء المعاملة والعيش في ظروف سيئة كما هو الحال للبالغين.

الأسئلة:

- 1) ما الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها من قبل السلطات لتحسين أوضاع السجناء؟ وهل جميع السجناء مسجلين؟ هل يشرف على أولئك المسجلين أي سلطة قضائية؟
- 2) ما التدابير الخاصة المتخذة إزاء اعتقال النساء و القاصرين؟

²⁶ لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان، تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان بشأن نتائج زيارتها الميدانية للسجون المركزية والاحتياطية وأماكن الحجز المؤقت بمحافظات إب و ذمار والبيضاء، 16 حزيران/يونيو 2008،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=134&Itemid=142

²⁷ منظمة هود، بيان بشأن مقتل سجينين في تعز واختفاء خمسة عشر آخرين، 9 ديسمبر/كانون الأول 2010،

http://hoodonline.org/news_details.php?sid=2740

²⁸ بيان بشأن الإهمال الرسمي لوباء المكرفس في الحديدة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2010،

http://hoodonline.org/news_details.php?sid=2742

²⁹ هود، المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق و الحريات، بيان في 1 حزيران/يونيو 2008، مدرج من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أوضاع حقوق الانسان في العالم العربي: من تصدير الارهاب لتصدير القمع، ديسمبر/كانون الأول 2008، ص 83.

8- المحاكمات غير العادلة (المادة 10)

في أغلب الحالات، لا يقدّم للأشخاص الذي يتم اعتقالهم أي مذكرة اعتقال قضائية، وبالرغم من عدم وجود إجراء قانوني ضدهم فإنهم لا يستطيعون طلب مساعدة من المحامي. وفي الغالب لا يعرف المشتبه بهم الأساس القانوني لاعتقالهم وحبسهم ولا مدة تلك التدابير.

العديد من أولئك المعتقلين هم من الحركة الحوثية أو مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة أو ممن شاركوا في الاحتجاجات في جنوب البلاد وهم لم يحصلوا على محاكمة عادلة. وقد أفاد معتقلون بأنهم حوكموا وصدرت بحقهم أحكام على أساس دليل أو "اعترافات" منتزعة تحت التعذيب أثناء فترة الاعتقال السري. وهناك عدد كبير من المعتقلين من دون أي إجراءات قانونية ومن بينهم أيضاً عدد من الأجانب.

بالنسبة للمحاكم، تمّ إعلامها بانتهاكات حقوق المتهمين. وهناك الكثير ممن تمّ محاكمتهم وإصدار الحكم بحقهم أحياناً غيابياً من قبل المحاكم الابتدائية التي تصدر أحكاماً تملّيتها السلطات التنفيذية على القضاة. وقد أصدر مرسوم في 1999، بشأن إنشاء محكمة جنائية خاصة تعنى بقضايا الإرهاب، واعتبر العديد من المحامين اليمنيين هذه المحكمة مخالفة للدستور، كون إنشائها لم يتم مناقشته ولا الموافقة عليه من قبل البرلمان، كما ينتقدون حقيقة أن المدعي العام يمتلك صلاحية نقل أي شخص للمثول أمام هذه المحكمة ويدعون أن هذه المحكمة الخاصة لا تلتبي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأشار المحامون إلى وجود الكثير من المشاكل الخاصة بالمحكمة وهي: صدور الأحكام بشكل سريع، ولا تسمح الإجراءات المستعجلة لمحامي الدفاع بالتحضير وضمان الدفاع الفعّال لموكليهم. كما أن المحامين يشكون من عدم وصولهم إلى موكليهم أو حتى ملفاتهم خلال فترات الحبس، الأمر الذي يعني عدم احترام حق طلب المساعدة القانونية. إضافة إلى ذلك تُنتزع "الاعترافات" تحت التعذيب وتُدرج في محاضر الاستماع لتستخدم من قبل المحكمة كدليل ولا تتحقق المحكمة من الإدعاءات الخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة أو الاعتقال السري طويل الأجل. كما تُحرم عائلات المتهمين، أحياناً، من حضور جلسات الاستماع بالرغم من أنها علنية.

في تاريخ 26 يناير/كانون الثاني 2009م، حكمت المحكمة الخاصة في صنعاء على محمد قاسم علي الغولي وأمين النجار، على التوالي، بعشر وسبع سنوات سجن. هذا وقد اعتبر مدافعي حقوق الإنسان المحليين أن هذه المحاكمة صورية وانتقدوا المحكمة لافتقارها الاستقلالية وعجزها عن احترام ضمانات المحاكمة العادلة. هذا وقد كان الغولي والنجار متهمين "بالانتماء إلى شبكة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، والمشاركة في جماعة مسلحة وإنشاء مجموعة إرهابية تقوم بارتكاب أعمال إجرامية ضد السياح الأجانب ومصالح الحكومة في اليمن وتهديد سلامة وأمن المجتمع". غير أن المتهمين يرفضان قطعياً تلك الاتهامات. كما لم يحصل محمد الغولي على أية مساعدة قانونية في أي مرحلة من مراحل محاكمته ولا أثناء جلسات الاستماع الثلاث الأولى أو التحقيق. وهذا يتناقض مع التشريع اليمني، الأمر الذي يزيد من مخاوف قدرة هذه المحكمة على ضمان المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة³⁰.

قدّمت الكرامة للفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي قضايا تتعلق بـ 14 طالباً يمينياً تمّ اعتقالهم من قبل المخابرات السورية في شباط/فبراير و آذار/مارس 2008، وسُجنوا سرّاً لأسابيع عدة وغُذبوا ومن ثم رُحّلوا إلى اليمن في 15 مارس/آذار 2008، وعند وصولهم أُلقي القبض عليهم ورُج بهم في سجن في مدينة المكلا في محافظة حضرموت تحت إشراف الأمن السياسي، حيث اعتقلوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدد غير معروفة قبل السماح لهم بالاتصال مع عائلاتهم الذين سُمح لهم بعد عناء بزيارتهم³¹. بعد ذلك تمّت محاكمتهم بشكل سريع في المحكمة الجنائية الخاصة في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2010،

³⁰ الكرامة، اليمن: الغولي والنجار ضحيتا اختفاء قسري ومحاكمة غير عادلة، 27 يناير/كانون الثاني 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3733:2010-02-04-08-41-

44&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

³¹ الكرامة، اليمن: اعتقال تعسفي بدون إجراءات ومنذ 15 آذار/مارس 2008 لطلاب مطرودين من سوريا، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2008،

http://fr.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=370

وذلك بعد انقضاء عامين ونصف في المعتقل. لقد دامت جلسة الاستماع فقط بضع ساعات وأصدر حكم واحد على الجميع يقضي بسجنهم لمدة أربع سنوات "لانتمائهم لتنظيم القاعدة و المشاركة في جماعة مسلحة بهدف ارتكاب أعمال إجرامية"³².

الأسئلة:

- 1) ما الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها من قبل السلطات لمعالجة قضية الاعتقالات من دون مذكرات اعتقال قضائية؟
- 2) ما الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها من قبل السلطات لضمان حق الدفاع والحصول على محاكمة عادلة لجميع أولئك المائلين أمام المحكمة الجنائية الخاصة؟
- 3) هل توافق المحاكم على النظر بسجلات التحريات عندما يدعي المتهم أن الاعترافات أنتزعت منه تحت التعذيب؟ وهل تتخذ المحاكم إجراء بشأن تلك الإدعاءات؟

9- انتهاك حرية التعبير (المادة 19)

تمتعت اليمن من بين دول العالم العربي، حتى وقت حديث، بالحرية النسبية للتعبير. وبالرغم من أن الكثير من الصحف ما زالت تعبر عن آرائها السياسية المختلفة في البلاد، إلا أن السلطات على ما يبدو بصدد وضع قيود أكثر. فهناك قانون حول الصحافة سيتم تبنيه قريباً. وفي مايو/أيار 2009، تم إنشاء محكمة مختصة في الصحافة والنشر. وباعتبارها أداة لقمع الصحفيين المستقلين ولأي معارضة سلمية، لقيت هذه الخطوة انتقاداً لاذعاً.

في الأشهر الأخيرة، اعتقل العديد من الصحفيين وقدم بعضهم إلى المحاكم، وصدر في حقهم أحكام، فعلى سبيل المثال أعتقل في 16 أغسطس/أب 2010، الصحفي عبد الله حيدر شائع، خبير في قضايا الإرهاب، حيث أخذ من بيته إلى مركز اعتقال يشرف عليه الأمن القومي، حيث سجن سراً وتعرض للتعذيب. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2010، نُقل إلى مركز يديره الأمن السياسي واتهم بالتخطيط لأعمال إرهابية وبدعم القاعدة عبر الإعلام. بينما في الحقيقة فإنه يُحاكم، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب وأمن الدولة، لكونه أحد الصحفيين الأوائل الذين كشفوا دور الجيش الأمريكي في قصف قرية المعجلة بمحافظة أبين (جنوب البلاد) في 17 ديسمبر/كانون الأول 2009، والذي أسفر عن مقتل عشرات الضحايا (أنظر أعلاه)³³.

وفي تاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2010م، اعتدت قوات الأمن واعتقلت كلاً من: محمد السعيد وحمدى البكاري، وهما يعملان - في قناة الجزيرة، الأول مصور، و الثاني مراسل - على تغطية محاكمات الأشخاص المدعى بانتمائهم للإرهاب.

واقترحت مجموعة من المسلحين يلبسون زياً عسكرياً وخوذ واقية من الرصاص، في 16 أغسطس/أب 2010، منزل السيد كمال يحيى شرف وهو رسام كاريكاتيري معروف بأعماله في مكافحة الانتهاكات والفساد في اليمن. عندما تعرفت المجموعة على السيد كمال، تم القبض عليه بشكل عنيف وتم تقييده وتغطية رأسه قبل رميه على بطنه في إحدى السيارات الثلاث التي قدم بها الجنود. وفي ذات الوقت قامت مجموعة أخرى بتفتيش البيت كاملاً مستعملة العنف ضد أفراد عائلة السيد كمال. وقد أنكرت السلطات مسألة اعتقاله في البداية، واعترفت بعد أسبوع عندما وجد أنه معتقل في بناية للأمن السياسي. هذا وقد أُطلق سراحه بعد 37 يوماً من اعتقاله دون اتخاذ أية إجراءات قانونية بحقه³⁴.

³² سبتمبر نت، الحيس 4 سنوات ل16 متهما من تنظيم القاعدة، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2010،

http://www.26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=68706 ,

³³ الكرامة، اليمن: محاكمة الصحفي شائع لدوره في فضح "جرائم" القصف الأميركي، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3972

³⁴ الكرامة، اليمن: اعتصام سلمي تضامناً مع الصحفيين شائع وشرف، 27 آب/أغسطس 2010،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3936:2010-08-27-08-24-

21&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

الأسئلة:

(1) هل تتوافق مسودة قانون الحكومة للصحافة مع المادة 19 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية؟ وهل أخذ بعين الاعتبار التزامات اليمن في ما يتعلق باحترام الحق في حرية التعبير في مسودة هذا القانون؟

10- الخاتمة

بالرغم من أنّ اليمن يواجه مشاكل بعد إعادة الوحدة، إلا أنّ البلاد على ما يبدو انتهجت طريقاً واعداً نحو ترويج وحماية وتنمية الحقوق المدنية والسياسية. ولسوء الحظ شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً مثيراً للقلق في مجال حقوق الإنسان ورُسمت علامة استفهام خطيرة حول انجازات العقد الماضي. إننا نأمل أن يجعل عمل لجنة حقوق الإنسان الجانب الحكومي يفكر ملياً في المشاكل التي يواجهها والحاجة الكاملة لاحترام قوانينه الداخلية وأيضاً التزاماته القانونية الدولية.